



مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority



تقرير التطورات النقدية
والمصرفية
الربع الرابع ٢٠١٧ م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية
إدارة الأبحاث الاقتصادية

المحتويات

٣ الملخص التنفيذي
٤ أولاً : السياسة النقدية
٤ ١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني
٤ ٢-١ أسعار الفائدة
٤ ثانياً : التطورات النقدية
٤ ١-٢ عرض النقود
٥ ٢-٢ القاعدة النقدية
٦ ثالثاً : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد
٦ ١-٣ الأصول الاحتياطية
٧ رابعاً : تطورات النشاط المصرفي
٧ ١-٤ الودائع المصرفية
٧ ٢-٤ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
٧ ٣-٤ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
٩ ٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام
١٠ ٥-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
١٠ ٦-٤ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي
١١ خامساً : القطاع الخارجي
١٣ سادساً : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي
١٣ سابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية
١٤ ثامناً : صناديق الاستثمار
١٥ تاسعاً : مؤسسات الإقراض المتخصصة
١٦ عاشرأ : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع ٢٠١٧ م
١٧ الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الرابع ٢٠١٧ م

المُلخَص التنفيذي

الربع من عام ٢٠١٧م حوالي ٢٣٠٥,٨ مليار ريال، أي بارتفاع بنسبة ١,٠ في المئة، بينما انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,١ في المئة لتبلغ ١٦٩٤,٨ مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧م مقداره ٣٦,٢ مليار ريال مقارنة بفائض مقداره ١٧,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٩,٤ في المئة لتبلغ ١٣٢٥٨,٤ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ما يقارب ٥٢٤,٨ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ١٨٣,٨ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

وانخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٨ في المئة ليبلغ ٧٢٢٦,٤ نقطة. كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٨ في المئة لتبلغ ١٦٩٠ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٠ في المئة ليبلغ ١١٢,٧ مليار ريال. وانخفض الممنوح الفعلي من مؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ١١,٣ في المئة، وانخفض إجمالي القروض المسددة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٠ في المئة وذلك حسب أحدث البيانات المتوفرة.

تم رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) إلى ١,٥ في المئة مع الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م. وتم الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة. كما استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في الحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات المؤسسة بمقدار ٣ مليار ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١,٨٢٣٣ في المئة.

وحقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن ٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٠ في المئة، وانخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٣ في المئة لتبلغ ٣٠١,٩ مليار ريال، وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٢,٣ في المئة ليبلغ ١٨٥١,٨ مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٢,٣ في المئة ليبلغ ١٨٦١,٦ مليار ريال.

وسجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٠ في المئة ليبلغ نحو ١٦١٩,١ مليار ريال. كما بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع

أولاً: السياسة النقدية

وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١,٨٢٣٣ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ٣٦ نقطة أساس لصالح الريال في الربع الرابع لعام ٢٠١٧م مقارنة بحوالي ٤٨ نقطة أساس في الربع الثالث لعام ٢٠١٧م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

واستمرت المؤسسة بتوفير اتفاقيات إعادة الشراء بأجل استحقاق ٩٠ يوماً، بالإضافة إلى آجال الاستحقاق المعمول بها لفترة ليلة واحدة و ٧ أيام و ٢٨ يوماً. وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م.

ثانياً: التطورات النقدية

١-٢ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ١,٠ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٩١,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٥ في المئة (٤٥,٥ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق في نهاية عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٢ في المئة (٣,٨ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

وتنحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ١,٢٥ إلى ١,٥٠ في المئة، وأبقت على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٢٨٨ مليون ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م مقابل ١٢٩ مليون ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٧٠ مليار ريال للربع الرابع من عام ٢٠١٧م مقارنة بنحو ٨٦ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م.

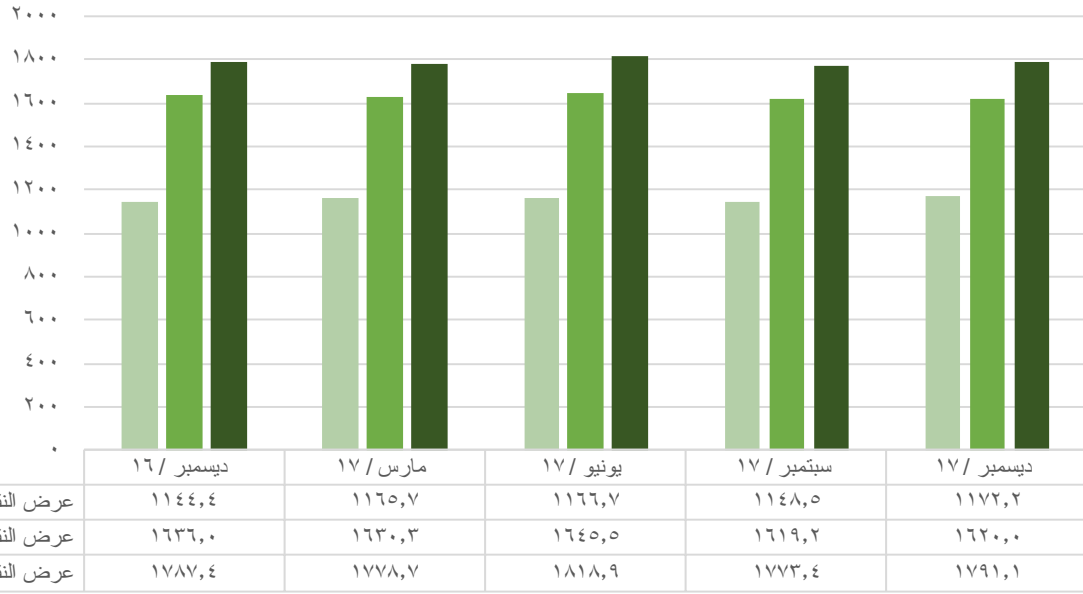
وقد ظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

١-٢ أسعار الفائدة

استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات المؤسسة بمقدار ٣ مليار ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م.

رسم بياني رقم ١: عرض النقود

(مليار ريال)



في المئة (١٣,٨ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجلت انخفاصاً سنوياً نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م. وتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفعت بنسبة ٦,٧ في المئة (٧,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٨,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٤ في المئة (٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجلت انخفاصاً سنوياً نسبته ٣,٨ في المئة (٣,٨ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م. وسجل النقد في الصندوق انخفاصاً نسبته ٤,٣ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليلغ نحو ٣١,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاص نسبته ١٦,٤ في المئة (٦,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٥ في المئة (١,٦ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م. كما ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ٠,٨ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليلغ نحو ١٧٢,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاص نسبته ٧,٤ في المئة (١٣,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته

بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٢,١ في المئة (٢٣,٧ مليار ريال) ليلغ حوالي ١١٧٢,٢ مليار ريال أو ما نسبته ٦٥,٤ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بانخفاص نسبته ١,٦ في المئة (١٨,٢ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٤ في المئة (٢٧,٧ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م. أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً طفيفاً نسبته ٠,١ في المئة (٠,٨ مليار ريال) ليلغ نحو ١٦٢٠ مليار ريال أو ما نسبته ٩٠,٤ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بانخفاص نسبته ١,٦ في المئة (٢٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجل انخفاصاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (١٦ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م.

٢-٢ القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٣ في المئة (٧ مليار ريال) لتبلغ ٣٠١,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاص نسبته ٤,٣

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٠,٣ في المئة (٤٨ مليون ريال) ليبلغ نحو ١٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (٦٨ مليون ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,١ في المئة (٢١,٨ مليون ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م.

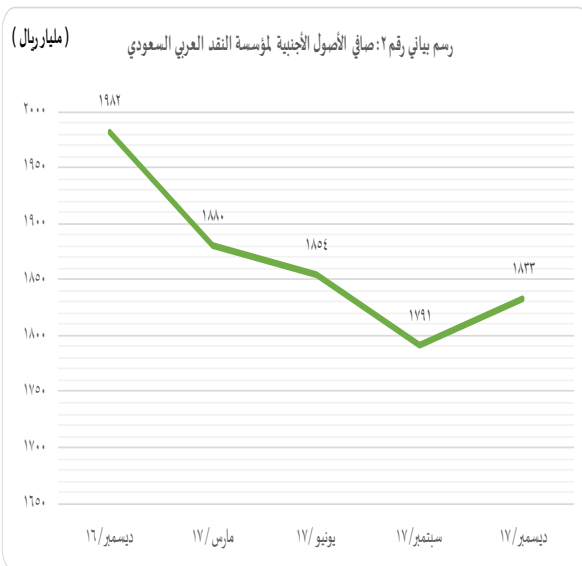
١-٣ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٢,٣ في المئة (٤٢ مليار ريال) ليبلغ ١٨٦١,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٣ في المئة (٦٢,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٧,٣ في المئة (١٤٧,٧ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م (رسم بياني رقم ٣). وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م مقارنة بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ١٨,٩ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٥,٨ مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة ١,١ في المئة (١٣,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٢٣٩,٧ مليار ريال، وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ١,٠ في المئة (٢٩٣ مليون ريال) ليبلغ ٢٩,٣ مليار ريال. وحققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٥,٣ في المئة (٢٩,٢ مليار ريال) لتبلغ ٥٨٥,٢ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال. كما أن المؤسسة لم تصدر نيابةً عن وزارة المالية سندات تنمية حكومية وسندات ذات معدلٍ متغيرٍ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م.

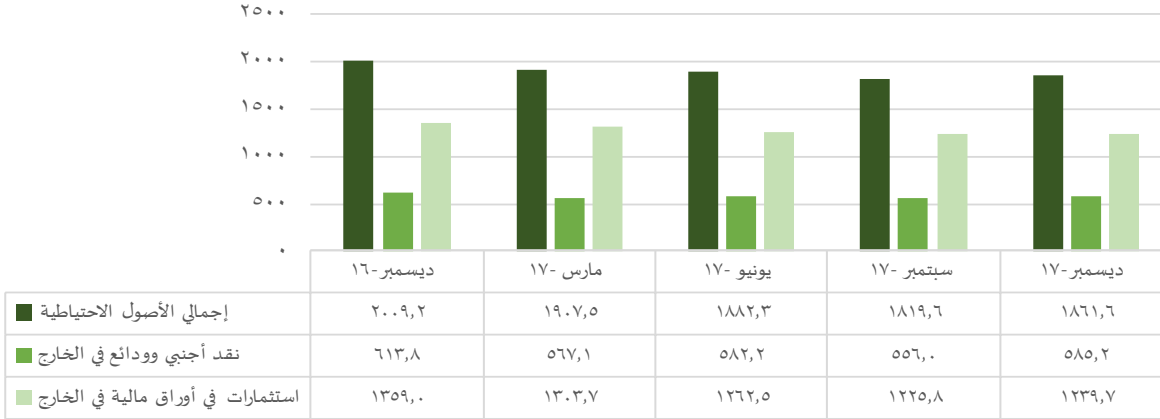
١,٠ في المئة (١,٧ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م.

ثالثاً: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٢,٣ في المئة (٤٢,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٨٥١,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٤ في المئة (٦٣,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٧,٥ في المئة (١٤٩ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م. كما سجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٢,٤ في المئة (٤٢,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٨٣٣,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٤ في المئة (٦٣,٢ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٧,٥ في المئة (١٤٩ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧م (رسم بياني رقم ٢).



رسم بياني رقم ٣: الأصول الاحتياطية (مليار ريال)



رابعاً: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧ ارتفاعاً نسبته ١,٠ في المئة (١٦,٣ مليار ريال) ليلعب نحو ١٦١٩,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة (٣١,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,١ في المئة (٢,١ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٧. ويتحلل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٢,٣ في المئة (٢٢,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٠٠,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٥ في المئة (٤,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب بنهاية عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٧ في المئة (٢٦ مليار ريال). وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٤,٩ في المئة (٢٢,٩ مليار ريال) لتبلغ ٤٤٧,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٧ في المئة (٨,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما شهدت انخفاضاً سنوياً نسبته ٨,٩ في المئة (٤٣,٨ مليار ريال). وارتفعت الودائع الأخرى شبه

النقدية بنسبة ١١,٠ في المئة (١٦,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٧١,١ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١١,١ في المئة (١٩,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,١ في المئة (١٩,٨ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٤).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

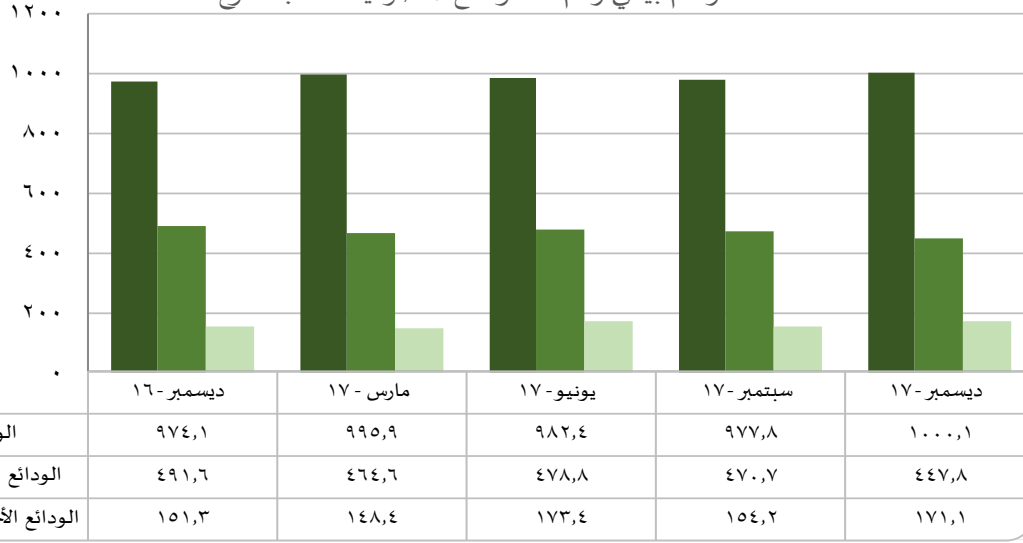
بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م حوالي ٢٣٠٥,٨ مليار ريال، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ١,٠ في المئة (٢٢,٦ مليار ريال)، مقابل انخفاض نسبته ٠,٤ في المئة (٩,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل في نهاية عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٢ في المئة (٤٩,٤ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٠,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال) ليلعب حوالي ٢٤٢,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في

(مليار ريال)

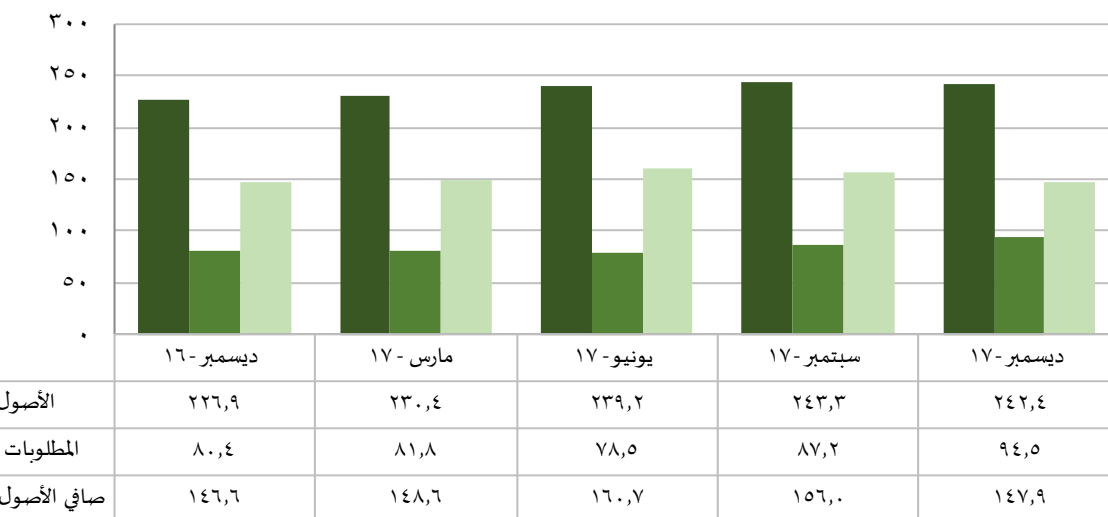
رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع



مليار ريال)، مشكلاً بذلك ما نسبته ٤,١ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٨ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٥,١ في المئة (٨ مليار ريال) ليلعب ١٤٧,٩ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة (٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل صافي الأصول الأجنبية للمصارف ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٥ في المئة (٢,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٥).

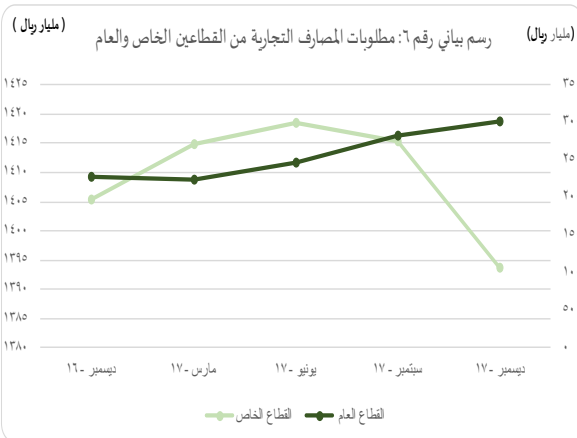
المئة (٣,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٣ في المئة (١٦,٥ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١٠,٥ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٠,٦ في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً نسبته ٨,٤ في المئة (٧,٣ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٤,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة (٨,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٧,٩ في المئة (١٤,٤

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية



المئة (١٩,١ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٠١,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٠ في المئة (٣٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت في نهاية عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٦,١ في المئة (٦٢,٤ مليار ريال). وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م إلى حوالي ١٨,٦ في المئة مقارنة بنسبة ١٧,٦ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

وتحليل الائتمان المصرفي حسب الأجل خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته ٠,٢ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٢٨,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٤ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعاً نسبته ٣,٢ في المئة (٨,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢٦٥,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٤,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضاً نسبته ٤,٤ في المئة (٣١,٧ مليار ريال) ليبلغ ٦٩٢,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٨ في المئة (١٢,٩ مليار ريال) في الربع السابق.



٤-٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,١ في المئة (٢,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٦٩٤,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٣١,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً في نهاية عام ٢٠١٧م بنسبة ٣,٨ في المئة (٦١,٩ مليار ريال). كما انخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام إلى ١٠٤,٧ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠٥,٩ في المئة في نهاية الربع السابق.

٤-٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٥ في المئة (٢١,٥ مليون ريال) لتبلغ نحو ١٣٩٣,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢ في المئة (٣,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت في نهاية عام ٢٠١٧م انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٨ في المئة (١١,٨ مليار ريال). كما انخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م إلى ٨٦,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٨,٣ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,٨ في

٤-٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

انخفض إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٦ في المئة (٢٢,٣ مليار ريال) ليلعب حوالي ١٣٨٦,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢ في المئة (٢,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق في نهاية عام ٢٠١٧م انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (١٣,٩ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م، يلاحظ انخفاض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ١٥,٨ في المئة (٢,٣ مليار ريال)، و لقطاع البناء والتشييد بنسبة ١٥,٥ في المئة (١٦,٣ مليار ريال)، و لقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٦,٣ في المئة (٣,٢ مليار ريال)، و لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٣,٦ في المئة (٦,١ مليار ريال)، و لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٢,٦ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، و لقطاع التجارة بنسبة ٢,٢ في المئة (٦,٩ مليار ريال)، و لقطاع الخدمات بنسبة ١,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال). في المقابل ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٦,٩ في المئة (٣,٣ مليار ريال)، و لقطاع التمويل بنسبة ٦,٨ في المئة (٢,٣ مليار ريال)، و للقطاعات الأخرى بنسبة ١,٦ في المئة (٨,٤ مليار ريال)، و للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال).

٤-٥-٤-٥ الإحتياطيات وأسس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٢ في المئة

(٠,٨ مليار ريال) ليلعب حوالي ٣١٧,٦ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٣ في المئة (٧,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م إلى ١٩,٦ في المئة مقارنة بما نسبته ١٩,٨ في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل نموها في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,٣ في المئة (١٨,٧ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م حوالي ٧ مليار ريال مقارنة بنحو ١١,٢ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ٣٧,٤ في المئة (٤,٢ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٠,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليلعب ٢٠٧٩ فرعاً في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م، أي بزيادة ٢٩ فرعاً مقارنة بالربع السابق، كما ارتفع عدد الفروع بنسبة ٢,٠ في المئة (٤١ فرعاً) مقارنة مع الربع المقابل من العام السابق.

٤-٦-٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٦,٧ في المئة (٤٦,١ مليار ريال) ليلعب حوالي ٧٣٦,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة (٨,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٨ في المئة (١٠٨,١ مليار ريال)

النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات للوزارات والبلديات بنسبة ٢٦٢,١ في المئة (٠,١ مليار ريال)، والمبيعات لمؤسسة النقد بنسبة ١٦٥,٤ في المئة (١,٢ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ١٦,٦ في المئة (٣٢,٨ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض أخرى بنسبة ١١,٥ في المئة (٩,٩ مليار ريال)، فيما سجلت المبيعات للسيارات خلال الربع الرابع مبيعات بمقدار ٧٤٠,٩ مليون ريال، في حين لم تسجل أي مبيعات في الربع السابق. بينما شهدت المبيعات لجهات حكومية انخفاض بنسبة ٧٢,٨ في المئة (٧,٩ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ٦,٠ في المئة (١٨ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ٢,٦ في المئة (٢,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

خامساً: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

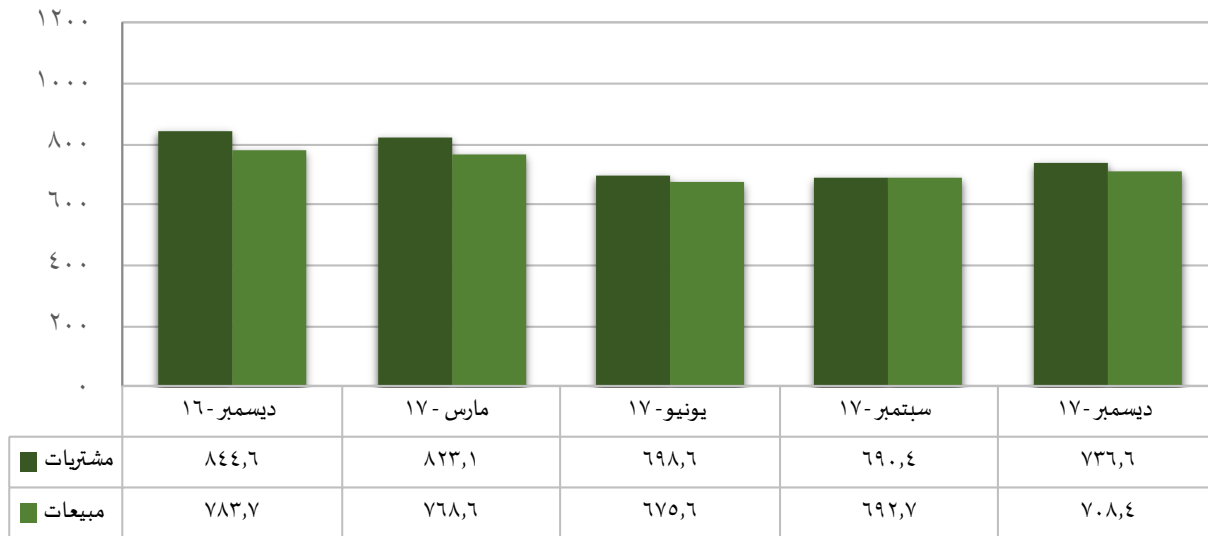
ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ١١,٦ في المئة لتبلغ نحو ١٩٥,٩ مليار

مقارنةً مع العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٥٣,٩ في المئة (١٦,٨ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١٣,٩ في المئة (١٦,٩ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ٥,٤ في المئة (٦,٥ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٣,٠ في المئة (٩,٦ مليار ريال)، بينما شهدت المشتريات من العملاء انخفاض بنسبة ٩,٦ في المئة (٣,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٣ في المئة (١٥,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ٧٠٨,٤ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (١٧,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٦ في المئة (٧٥,٣ مليار ريال) مقارنةً مع العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي (مليار ريال)



مليار ريال، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ١,٦ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ٣٢,٥ مليار ريال.

٢-٥: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م تدفقاً للخارج بقيمة ٠,٧٢ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ٠,٧٣ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٣-٥: الحساب المالي

انخفض بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م بقيمة ١,١ مليار ريال وذلك بسبب انخفاض قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج التي قدرت بحوالي ٥,٢ مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي ٦,٢ مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٢٣,٤ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ١٢,٣ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما ارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٥٨,٤ مليار ريال مقابل انخفاض بمبلغ ١٢,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت الأصول الاحتياطية بمبلغ ٦٢,٧ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م مقابل انخفاض بمبلغ ٦٠,٤ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك الانخفاض إلى انخفاض الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ٦٢,٩ مليار ريال، الناتج من انخفاض بند الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ ٣٦,٧ مليار ريال.

ريال مقارنة بنحو ١٧٥,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو ١٢ في المئة لتبلغ ١٤٩,٤ مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو ١٠,٤ في المئة لتبلغ ٤٦,٤ مليار ريال. في المقابل انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م بنسبة ٢,٤ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق لتبلغ نحو ١١٤,٥ مليار ريال، وانخفضت بنسبة ٩,١ في المئة مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٧ م.

ميزان المدفوعات

١-٥ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م مقداره ٣٦,٢ مليار ريال مقارنة بفائض مقداره ١٧,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٥٣,٣ مليار ريال مقارنةً بفائض قدره ٣٣,٥ مليار في الربع المقابل من العام السابق نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ١١,٦ في المئة لتبلغ ١٩٥,٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ١٧٥,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفاض الواردات السلعية (فوب) بنسبة ١,٩ في المئة لتبلغ ١٠٥,٠ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠٧,٠ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، بالرغم من ارتفاع عجز الخدمات بنسبة ٧,٥ في المئة لتبلغ ٣٧,٦ مليار ريال مقارنة بحوالي ٣٥,٠ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما انخفض فائض ميزان الدخل الأولي بنسبة ١٠,٧ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ١٥,٤

سادساً: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٩,٤ في المئة (١٣٧٧,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٣٢٥٨,٤ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٢٥٤٦,٦ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ٧٠٥,٩ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٧٥٨,٥ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٢٠,٦ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١١٤٩٤ مليار ريال، بانخفاض نسبته ١٢,٨ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال عام ٢٠١٧م ما يقارب ٥٢٤,٨ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ١٨٣,٨ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال عام ٢٠١٧م نحو ٢٠٢,٤ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٥٣,٥ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٣ ألف جهاز في نهاية عام ٢٠١٧م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٨,٤ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية عام ٢٠١٧م حوالي ٢٩٩,٩ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة لعام ٢٠١٧م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة

(صادرة وواردة) حوالي ١,٢ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٢٥,٢ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,١ مليار شيك بقيمة إجمالية بلغت ٩٢ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدّقة حوالي ١٣١,٤ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٣٣,٢ مليار ريال.

سابعاً: تطورات سوق الأسهم المحلية

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٠,٨ في المئة ليبلغ ٧٢٢٦,٣ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٢ في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٥٤,٧ في المئة ليبلغ حوالي ١٢,١ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٩ في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٧,٠ في المئة مقارنة بالربع المقابل من عام ٢٠١٦م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ٣٤,١ في المئة لتبلغ نحو ٢٢٩,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٥ في المئة خلال الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٣,٥ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٧م بنسبة ١,٨ في المئة لتبلغ ١٦٩٠ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق وبانخفاض بلغت نسبته ٢,٤ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٠,٥ في المئة مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٦م. وسجل إجمالي عدد

الصفقات المنفذة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧ م ارتفاعاً نسبته ٢٩,٢ في المئة ليلعب حوالي ٦,١ مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٥ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات انخفاضاً سنوياً نسبته ١٤,٩ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامناً: صناديق الاستثمار

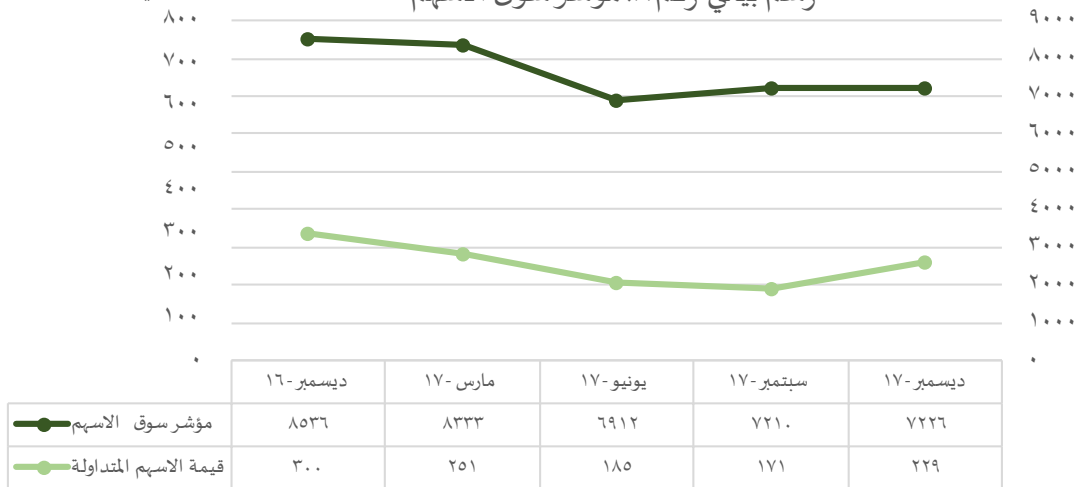
ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م بنسبة ٢,٠ في المئة (٢,٢ مليار ريال) ليلعب ١١٢,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٦ في المئة (٥,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٧,٧ في المئة (٣٠,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م بنسبة ٢,١ في المئة (١,٨ مليار ريال) لتبلغ

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ م بنسبة ٢,٥ في المئة (٥٦٧٥ مشترك) ليلعب ٢٣٥,٢ ألف مشترك، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٤ في المئة (٥٢٧١ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,١ في المئة (٩٣٤١ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد

(مليار ريال)

رسم بياني رقم ٨: مؤشر سوق الأسهم



المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٦٦,١ في المئة (١٢٠,٤ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٥٣,٨ في المئة (٨٤,٣ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢٠,٤ في المئة (٢٧٥,٢ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٣ في المئة (٤٥٨,١ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ١٩,٥ في المئة (١٥١,٧ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٦٧,٤ في المئة (٦٢٢,٨ مليون ريال) في الربع السابق. وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية بنسبة ٤٢,٠ في المئة (١,١ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٦,١ في المئة (١٦٨,٧ مليار ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٩٥,٤ في المئة (٥٥٦,١ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٥١,٧ في المئة (٦٢٢,٨ مليون ريال) في الربع السابق، في حين انخفض حجم المبالغ المسددة إلى بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٢١,٩ في المئة (٥٤٤,٩ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢١,٧ في المئة (٦٩٠,٥ مليون ريال) في الربع السابق، وانخفضت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٣,٦ في المئة (٢٢,٣ مليون ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٨ في المئة (١٨,٦ مليون ريال) في الربع السابق، وانخفضت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية العقارية بنسبة ٥,٤ في المئة (٨٦ مليون ريال) مقارنة

زاد بعدد ٣ صناديق عاملة عن الربع الثاني من العام نفسه ليلبلغ ٢٧٨ صندوق.

تاسعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

إشارة إلى أحدث البيانات المتوفرة عن مؤسسات الإقراض المتخصصة، سجل إجمالي القروض القائمة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م انخفاضاً نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ليلبلغ حوالي ٢٣٩,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض طفيف نسبته ٠,٠٢ في المئة (٣٧ مليون ريال) في الربع السابق. وحقق في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٥ في المئة (١,١ مليار ريال). أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م، فقد انخفض بنسبة ١١,٣ في المئة (٠,٥ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٣٢,٦ في المئة (٢,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٨,١ في المئة. وانخفض إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م بنسبة ٢,٠ في المئة (٠,١ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٢,٣ في المئة (١,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٧,٣ في المئة. وبلغ صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧م ٤٧٣,٨ مليون ريال، حيث كان مجموع القروض المسددة إلى مؤسسات الإقراض المتخصصة أكبر من الممنوح الفعلي منها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م.

ويتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م، يلاحظ ارتفاع القروض

بانخفاض نسبته ٥,٢ في المئة (٨٧,١ مليون ريال) في الربع السابق.

عاشراً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م

- إلزام البنوك بتضمين بيانات كمية ونوعية عن أنشطتها مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التقرير السنوي لمجلس الإدارة اعتباراً من عام ٢٠١٧م، وذلك من أجل زيادة فاعلية وحدات المنشآت الصغيرة والمتوسطة داخل البنوك.
- التأكيد على البنوك بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب، والالتزام بما ورد في الأمر السامي الكريم في تسهيل الإجراءات.
- استحداث ضوابط تعليمات إسناد المهام لطرف ثالث لفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة واستعانتها بالمراكز الرئيسية/الإقليمية أو الكيانات أعضاء المجموعة.
- ألزمت المؤسسة البنوك تطبيق المبادئ التوجيهية لإدارة وقياس مخاطر التدخل (Step-in Risk) الصادرة من لجنة بازل للإشراف البنكي ضمن مبادرة دول مجموعة العشرين (G٢٠)، والمتعلقة بمخاطر التدخل في دعم كيانات تجارية مستقلة بمبالغ تتجاوز التزامات البنك التعاقدية مع تلك الكيانات عند مواجهة تلك الكيانات ضائقة مالية. وتهدف المبادئ إلى تعزيز فعالية إدارة وقياس مخاطر التدخل وتخفيض تأثيرها على رأس المال ومستوى السيولة للبنك.
- أكدت المؤسسة على جميع البنوك وشركات التمويل العاملة بالمملكة بضرورة الالتزام على ما تضمنته مبادئ حماية عملاء المصارف وشركات التمويل من ضرورة التعامل بعدل وإنصاف (المبدأ رقم ١)، والإفصاح والشفافية (المبدأ رقم ٢)، والتنقيف والتوعية

المالية (المبدأ رقم ٣)، والتأكيد كذلك على التزامات ومسؤوليات الممول تجاه عميلة والتي من أهمها التحقق من ملاءمة المنتج لاحتياجات وظروف العميل وشرح طبيعة المنتج وتكاليفه وما ينطوي عليه من مزايا ومخاطر بشكل واضح ومفهوم للعميل، إضافة إلى تقديم النصح والمشورة للعملاء الذين تواجههم صعوبات مالية والعمل معهم للتغلب على تلك الصعوبات قبل المضي في اتخاذ إجراءات قانونية في حقهم.

- تطبيق النهج المؤقت والترتيب الانتقالي الصادر من لجنة بازل للإشراف البنكي للمعالجة التنظيمية للمخصصات المحاسبية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ "الأدوات المالية" (IFRS٩) والمعتمد من مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) في عام ٢٠١٤م والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨م ونشر تفاصيل أثر الترتيبات الانتقالية على نسب رأس المال والرافعة المالية في إفصاحات الركيزة الثالثة.
- عممت المؤسسة على جميع البنوك العاملة في المملكة بالتأكيد على عدم فتح حسابات خاصة بإيداع إيرادات أو مبالغ لجهات حكومية أو شبه حكومية إلا بعد موافقة وزارة المالية.
- وحدت المؤسسة آلية احتساب السعودة لجميع البنوك والمصارف وشركات التمويل العاملة في المملكة وارتباطها بما يصدر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- أكدت المؤسسة على جميع البنوك والمصارف العاملة في المملكة بضرورة نشر المخالفات البنكية الصادر في شأنها قرارات جزائية من المؤسسة في تقاريرها السنوية تحت بند "قرارات مؤسسة النقد العربي السعودي الجزائية" على أن يتضمن النشر موضوع المخالفة وعدد القرارات الجزائية وإجمالي مبلغ الغرامات بالريال السعودي.

- أصدرت المؤسسة تعليمات توثيق الشهادات الأكاديمية والمهنية للعاملين بالقطاع المصرفي.

الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد

السعودي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧م

- إنشاء صندوق باسم "صندوق التنمية الوطني".
- الموافقة على تعديل اسم (مجلس المنافسة) ليكون: "الهيئة العامة للمنافسة".
- الموافقة على نظام التجارة بالمنتجات البترولية.
- الموافقة على نظام مكافحة غسل الأموال.
- الموافقة على نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

- إنشاء لجنة عليا لمكافحة الفساد.
- الموافقة على تنظيم المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية.
- الموافقة على تنظيم مكتب الإدارة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- الموافقة على ضوابط الدعم المقدم من خلال برنامج حساب المواطن.
- الموافقة على خطة حماية المستهلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
- الموافقة على الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية.